مصر تبدأ في طرح أول سندات سيادية في العام 2022

القاهرة – كشفت وزارة المالية المصرية الثلاثاء أن الحكومة ستصدر أول سندات سيادية خلال النصف الأول من عام 2022، في خطوة تهدف إلى تعبئة المزيد من الأموال لمساعدتها في تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية.

وقال وزير المالية محمد معيط في بيان نشرته رئاسة مجلس الوزراء على حسابها في فيسبوك إنه "لم يتحدد بعد توقيت وحجم محدد للطرح"، في الوقت الذي تحاول فيه القاهرة تنويع وتمديد متوسط آجال استحقاق ديونها.

ومن المقرر إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك خلال ثلاثة أشهر بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية والأزهر وذلك لإضفاء الصبغة الشرعية والفنية طبقًا للصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تخطط الحكومة لإنشاء شركة مملوكة للدولة لإدارة وتنفيذ عملية طرح السندات.

محمد معيط

العملية تسهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية

وتعيد الخطوة مصر كوجهة استثمارية مفضلة لمستثمري المحافظ الأجنبية لتجارة الفائدة التي تعد واحدة من أهم الاستثمارات مرتفعة العوائد.

وذكرت الوزارة أن عائدات الصكوك، التي قد تصرف بالعملة المحلية أو الأجنبية، ستخضع للضرائب مثل سندات الخزانة المصرية وأن الأموال التي سيتم جمعها سوف تستخدم للمساهمة في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضطلع بها الحكومة.

وأكد معيط أن طرح السندات سيسهم في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية المدرَجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموازنة العامة للعام المالي الحالي الذي بدأ في يوليو الماضي لتحقيق المستهدفات التنموية على نحو يتسق مع جهود الدولة في تعزيز أوجه الإنفاق على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

وأشار الوزير إلى أنّ المعاملة الضريبية المقرّرة على سندات الخزانة سوف تسري أيضا على عوائد الصكوك السيادية وعائد التداول عليها.

ويتمُّ قيد السندات المصدرة في البورصة المصرية وتحفظ بشركة الإيداع، أما الصكوك المصدرة بالأسواق الدولية الصادرة بالعملات الأجنبية فتطرح بالبورصات الدولية، وفقا للقواعد المتّبعة للإصدارات الحكومية الدولية.

ومن المرجح أن يُسهم هذا الأمر في توفير سيولة نقدية إضافية للاقتصاد المصري، وخفض تكلفة تمويل الاستثمارات، خاصة أنّ هذه الصكوك تصدر طبقاً للصيغ المتوافقة مع الصيرفة الإسلامية.

وكان معيط قد أكد في مقابلة مع وكالة بلومبرغ في يناير الماضي أنَ بلاده تدرس خيارات جديدة ومتنوعة لإصدارات الدين، من بينها الصكوك والسندات المرتبطة بالمؤشرات بالإضافة إلى السندات الخضراء التي قامت الوزارة بإصدارها مؤخّراً.

وقال حينها إن "هذه الأدوات المالية الجديدة ستسير جنباً إلى جنب مع السندات التقليدية التي تقوم الوزارة بإصدارها حاليا".

ويرى محللون أن خطوة طرح سندات سيادية قد تعزز من ثقة مؤسسات التصنيف الائتماني في قدرة الاقتصاد المصري على تنويع مصادر التمويل.

قيود الإغلاق تقلص مداخيل السياحة الأردنية

عمان – واصلت السياحة الأردنية تحمل الضريبة الأكبر لقيود الإغلاق حيث أدى ركود القطاع إلى حرمان البلد من إيرادات مهمة منذ بداية العام الجاري في ظل سعي الحكومة لدفع الاقتصاد ومواجهة نقص الموارد.

وانخفض الدخل السياحي الأردني خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسبة 20.7 في المئة، ليصل إلى 915 مليون دولار، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وتشير بيانات البنك المركزي التي نشرتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية الثلاثاء إلى أن النشاط السياحي واصل تحسنه خلال يوليو الماضي، وللشهر الرابع على التوالي، وذلك في ضوء تحسن الوضع الوبائي وارتفاع أعداد متلقي اللقاح في البلاد.

وسجل الدخل السياحي في ذلك الشهر ارتفاعا بحوالي 268 مليون دولار، عن مستواه خلال الشهر ذاته من العام الماضي، ليصل إلى قرابة 292.4 مليون دولار.

وأوضحت البيانات أن الارتفاع جاء نتيجة الزيادة في عدد السياح الذي وصل إلى نحو 261 ألف سائح في يوليو الماضي، وشكل الأردنيون غير المقيمين ما نسبته 43.5 في المئة من إجمالي عدد السياح، تلاهم السياح من الدول العربية عدا دول الخليج بنسبة 26.4 في المئة، ثم السياح من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 18.6 في المئة.

وسجل إنفاق الأردنيين السياحي خلال شهر يوليو الماضي ارتفاعا مقداره حوالي 125 مليون دولار، ليصل إلى 134 مليون دولار.

كما ارتفع الإنفاق السياحي للأردنيين خارج البلاد منذ يناير حتى نهاية يوليو الماضيين بنسبة 29.2 في المئة ليبلغ 402 مليون دولار، مقارنة مع انخفاض نسبته 67.1 في المئة على أساس سنوي.

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُوظّف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد التي لا تمتلك ثروة نفطية.

وفي إطار دعم القطاع السياحي خفضت الحكومة قبل أشهر ضريبة المبيعات على السياحة من نحو 16 إلى 8 في المئة، وخصصت 212 مليون دولار لبرامج تمويل ومساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها الحكومة.

كما تم ضخ حزمة قروض ميسرة لتحفيز وتمكين السياحة الداخلية عبر تخفيض بعض الضرائب المباشرة ودعم برامج السياحة الداخلية.

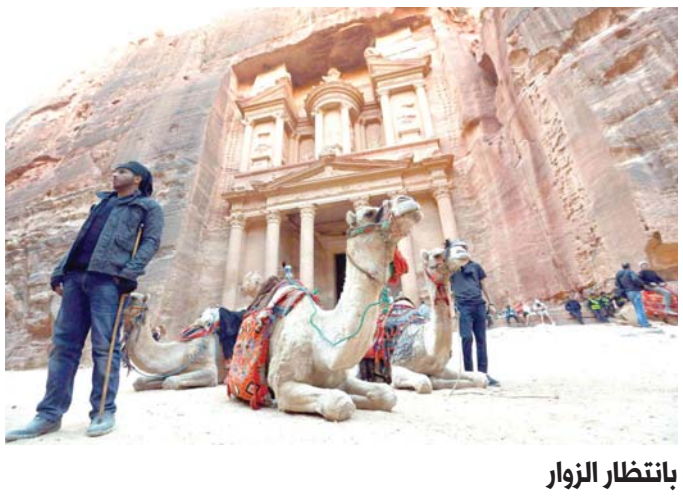

بانتظار الزوار

أدوات جديدة لتعزيز متانة الاقتصاد

الرياض تحفّز رواد الأعمال بطرح أراض صناعية بأسعار مغرية

مدن توفر خيارات تمويل شراء الأراضي في المناطق الصناعية

اكتسب برنامج دعم قطاع الصناعة في السعودية زخما إضافيا بالإعلان عن تقديم تسهيلات جديدة للمستثمرين من رواد الأعمال، والذين تراهن عليهم الحكومة بشكل كبير في تعزيز نموّ الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في توطين الوظائف وبناء اقتصاد متنوّع وعلى أسس مستدامة.

الرياض – دخلت خطط السعودية المتعلقة بدعم القطاع الخاص مرحلة جديدة، بعدما قدمت تسهيلات إضافية لرواد الأعمال من أجل إطلاق مشاريعهم في المدن الصناعية عبر طرح أراض صغيرة بأسعار مغربية مع توفير خيارات التمويل.

وأعلنت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) أنها ستتيح أكثر من 114 قطعة أرض ذات مساحات تتراوح بين 1700 إلى ثلاثة آلاف متر مربع لرواد الأعمال لإقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمدن الصناعية.

114

قطعة أرض بالمدن الصناعية مساحاتها بين 1700 و3 آلاف متر مربع تم طرحها

وتنفذ مدن مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) لجعل أكبر منتج للنفط في العالم مركزا صناعيا رائدا، ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية، وصولا إلى إرساء مُقوّمات التنمية المستدامة.

وتمتلك مدن استراتيجية نوعية لتمكين الصناعة والإسهام في زيادة المحتوى المحلي عبر تهيئة البيئة المثلى ذات المنتجات والخدمات المبتكرة القادرة على مواكبة تطلّعات شركائها في القطاع الخاص.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الرئيس التنفيذي لمدن خالد بن محمد السالم، قوله إن "منتج الأراضي الصناعية ذات المساحات الصغيرة هو نتاج لدراسات مستمرة لمُتطلّبات واحتياجات الشركاء من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر".

وأضاف "لقد تمت مراعاة أفضل المعايير المحلية والإقليمية والعالمية لجذب وتوطين الاستثمارات ذات القيمة المضافة، وذلك تحقيقا للمبادرات المنوطة بمدن في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)".

وأوضح أن المنتج الجديد أصبح جاهزا في العديد من المدن الصناعية، منها المدينة الصناعية الثانية بجدة والمدينة الصناعية الثالثة بجدة والمدينة الصناعية بالخرج والمدينة الصناعية الثالثة بالدمام.

وتسعى استراتيجية مدن لتمكين الصناعة والمساهمة في زيادة المحتوى المحلي لتعزيز دور ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35 في المئة، بما ينسجم مع "رؤية 2030" ومستهدفات تنويع الاقتصاد وحتى تحقيق التنمية المستدامة.

وتأتي هذه الخطوة امتدادا للجهود المتواصلة التي تبذلها مدن من أجل الارتقاء بالدور التنموي لروّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسّطة في الصناعات النظيفة والخفيفة، مثل المنتجات الغذائية والطبية والصناعات الكهربائية والإلكترونية.

وقال السالم إن هناك "مدنا تعمل على منتج المصانع الصغيرة الذي من شأنه أن يوفّر مساحات جديدة تبدأ من 200 متر مربع".

وتوفر الهيئة السعودية للمدن الصناعية بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية العديد من الخدمات والحلول التمويلية التي تساعد روّاد ورائدات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على بدء مشروعاتهم الخاصة وإيجاد فرص عمل جديدة بكل يسر وسهولة وبأقل تكلفة مُمكنة.

ومن بين العروض "أرض وقرض" الذي يتيح للمستثمرين الحصول على أرض صناعية ودعم تمويلي، وأيضا "مصنع وقرض" للحصول على مصنع جاهز ودعم مالي في باقة واحدة بالشراكة مع صندوق التنمية الصناعية السعودي.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم مدن منتج "أسس" الذي يُمكّن المستثمرين من الحصول على مصنع جاهز وتمويل من بنك التنمية الاجتماعية يصل إلى 4 ملايين ريال (أكثر من مليون دولار) مصحوبا بمجموعة من الحوافز غير المالية.

وتوفر مدن ضمن عروضها أراضي صناعية مُطوّرة البنية التحتية والخدمات، كالكهرباء والمياه وغيرها، بمساحات مختلفة في جميع مناطق البلاد تُلبي احتياجات المستثمرين الصناعيين، والتي شهدت إقبالا استثماريا مرتفعا خلال العام المنتهي 2020 بنسبة بلغت 21 في المئة.

وتهتم مدن منذ انطلاقتها عام 2001 بتطوير الأراضي الصناعية متكاملة الخدمات، إذ تشرف اليوم على 36 مدينة صناعية قائمة وتحت التطوير في مختلف مناطق البلاد كما تشرف على المجمعات والمدن الصناعية الخاصة.

وتؤكد أحدث المؤشرات مدى اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي في السعودية على واقع قطاع الصناعة، الذي تسعى الحكومة لجعله أحد أعمدة بناء التنمية على أسس مستدامة مع المضي قدما في تنفيذ البرامج المخصصة له.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المدن الصناعية تضمّ أكثر من 4 آلاف مصنع بين منتِج وقائم وتحت الإنشاء والتأسيس، بإجمالي استثمارات يتجاوز 370 مليار ريال (98.7 مليار دولار) كجزء من استراتيجية مدن لتمكين الصناعة والمساهمة في زيادة المحتوى المحلي في إطار برنامج التحول الاقتصادي.

وتوفر المدن الصناعية فرص عمل لأكثر من 517 ألف شخص، منهم 204 آلاف سعودي يعملون في مختلف الصناعات.

خالد بن محمد السالم

تمت مراعاة أفضل المعايير الإقليمية والعالمية لجذب الاستثمار

وتهتم مدن منذ انطلاقتها في العام 2001 بتطوير الأراضي الصناعية متكاملة الخدمات، إضافة إلى إشرافها على المجمعات والمدن الصناعية الخاصة.

وخطت السعودية خطوة كبيرة في يونيو الماضي باتجاه زيادة دور قطاع الصناعة في الاقتصاد عبر إنشاء مجلس الاستدامة لمنظومة الصناعة والثروة المعدنية، ضمن رؤية موحدة قادرة على استيعاب متطلبات هذين القطاعين الاستراتيجيين لضمان الانسجام والتناغم مع خطط تنويع مصادر الدخل.

قفزة كبيرة في الصادرات السعودية بنهاية يونيو 2021

الرياض – حققت صادرات السلع السعودية قفزة كبيرة في النصف الأول من العام الجاري، مدعومة بشكل أساسي من تخفيف إجراءات الإغلاق الخاصة بالأزمة الصحية وانتعاش أسعار النفط.

وبحسب بيانات نشرتها الهيئة العامة للإحصاء الثلاثاء صعد فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية النفطية وغير النفطية بنسبة 131.6 في المئة بنهاية يونيو الماضي على أساس سنوي ليبلغ 170.7 مليار ريال (45.57 مليار دولار).

وارتفعت إيرادات الصادرات في الربع الثاني من 2021 بنسبة 99.4 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى نحو 63.6 مليار دولار، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 13 في المئة خلال الفترة نفسها مسجلة 37.6 مليار دولار.

ويأتي ارتفاع الفائض بعد أن تضررت تجارة البلد الخليجي الخارجية خلال الفترة المقابلة من عام 2020 بفعل انهيار أسعار النفط وتأثر سلاسل الإمدادات وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك نتيجة تفشي جائحة كورونا.

45.57

مليار دولار قيمة فائض التجارة النفطية وغير النفطية في النصف الأول من 2021

وأظهرت البيانات أن قيمة صادرات النفط السعودية زادت في يونيو 123 في المئة إلى 61.5 مليار ريال (16.4 مليار دولار) مقارنة بما كانت عليه قبل عام، بينما ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية نحو 41 في المئة.

وذكرت الهيئة أن الصادرات ككل زادت بنحو 92 في المئة في يونيو الماضي مقارنة مع نفس الشهر قبل عام حين واجهت التجارة العالمية قيودا بسبب إجراءات العزل العام وتعطل السفر المرتبطين بأزمة فايروس كورونا.

وأضافت أن الصادرات النفطية شكلت 72 في المئة من إجمالي الصادرات في يونيو 2021، ارتفاعا من 62 في المئة في يونيو من العام الماضي.

وتضررت السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، بشدة العام الماضي إذ هوت أسعار النفط وتسببت تدابير احتواء الجائحة في التأثير سلبا على اقتصادها غير النفطي.